الأنباء
الثلاثاء 22 مايو 2012

### لن يسجل فشلاً وسيجمع عليه النواب كونه يصحح خللاً

# العدساني: من الصعب على أي نائب لديه ضمير حي الوقوف ضد استجواب وزير الشؤون

نفى النائب رياض العدساني ان يكون أحد النواب وراء دفعه الى الإعلان عن نيته استجواب وزير الشؤون والإعداد له، رافضا تلك الاتهامات.

وقال في تصريح له «لقد اتبعت الأطر الدستورية المناسبة قبل اعلاني استجواب وزير الشؤون حيث قدمت بداية النصح وأشرت الى مواطن الخلل في وزارة الشؤون ومن ثم قمت بتوجيه الأسئلة البرلمانية الا ان الردود جاءتني مغلوطة وملفقة وغير صحيحة».

وأضاف: استجوابي لم يكن مفاجأة وإنما أخذ الطرق الدستورية المناسبة المتبعة في العمل البرلماني، مشيرا الى ترحيب الوزير بهذا الاستجواب.

وأعلن العدساني اذا لم يقم الوزير احمد الرجيب بإحالة المتجاوزين من القيادات او الشركات الى النيابة فإنه سيطلب من النواب التوقيع على طلب طرح الثقة بالوزير.

وقال «إذا رأيت هناك خطوات اصلاحية فليس هدفي رأسك وإنما الاصلاح»، مشيرا الى ان الكثير من الفساد المستشري في وزارة الشؤون هو تعد على المال العام ومنها الصناديق المدارة من قبل الوزارة سواء صندوق المشروعات الوطنية والصندوق الخيري الذي يضم مئات الملايين من الدنانير.

وتساءل: أين المراقب المالي (الحسابات) لفحص تلك السجلات خاصة أنه لا يوجد غطاء قانوني؟

رياض العدساني متحدثا في المجلس أمس

كذلك الأزمة الرياضية وأثرها على الشباب الكويتي الذين يشكلون أكثر من 40٪ الى جانب قضية الأيتام والمعاقين الذين يتبعون وزارة الشؤون وارتفاع الأسعار والأغذية الفاسدة واستغلال الشركات في رفع ايراداتهم من جيوب المواطنين والوافدين، والمخالفات في الوزارة وضرب القوانين، كذلك المخالفات لبعض أحكام القضاء الكويتي وغيرها من التجاوزات التي يتحملها وزير الشؤون والجهاز التنفيذي الفاسد.

وأكد العدساني أنه سيكمل ما بدأه من خطوات استجواب وزير الشؤون منفردا، وأنه لن يستشير أحدا من النواب بحكم ان القضايا المثارة محل اجماع الشعب الكويتي.

وأضاف: أنا على ثقة تامة بأن هذا الاستجواب لن يسجل فشلا وإنما سيجمع عليه نواب الأمة كونه يصحح خللا موجودا ويعالج الفساد ويحافظ على صحة المواطنين والوافدين، مبينا انه من الصعب على اي نائب لديه ضمير حي ان يقف ضد هذا الاستجواب.

وقال: انني على ثقة بأن جميع النواب سيقفون مع هذا الاستجواب والا ستتم محاسبتهم من قبل الشعب الكويتي.

ورأى ان استجوابه سيكون جاهزا خلال الأيام القليلة المقبلة، مشيرا الى ان موعد تقديمه سيكون بعد الانتهاء من مناقشة استجواب وزير المالية.

وقال: أنا لا أتبع أي حزب او تيار سياسي او كتل برلمانية ولا أحد يحركني انما أنا «طير حر» ذكرتها في فترة الانتخابات وبعد الانتخابات، مؤكدا عدم حاجته لمساندة اي احد في استجوابه وانه سيعرض محاور الاستجواب بالحقائق والمستندات.

وأكد العدساني انه ذكر لكتلة الأغلبية في بداية الاجتماعات انه غير ملتزم مع الأغلبية في التصويتات على اللجان والقوانين، وأنه سيصوت وفق قناعاته الشخصية.

## المطوع يطالب المويزري بإعلان موقفه من استجواب الشمالي في قبة عبدالله السالم

عدنان المطوع

طالب النائب عدنان المطوع وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الاسكان شعيب المويزري بأن يقول رأيه في استجواب وزير المالية مصطفى الشمالي تحت قبة عبدالله السالم، قائلا: لا يكفينا معرفة رأي احد ممثلي الأغلبية النيابية في الحكومة من خلال الصحف ويقف مدافعا عن الحكومة بألا تكون هناك تجاوزات تحت القبة.

وأضاف المطوع في تصريح صحافي امس: ما نريده هو استجواب راق بأهداف اصلاحية، وليس كما قال المويزري ان استجواب الشمالي مخالف للدستور ونكوص عن قرارات المجلس، مؤكدا ان هذا الاستجواب مستحق على الوزراء السابقين وإن هناك امورا تمت تغطيتها في بعض محاور الاستجواب.

وأوضح ان هناك تضاربا في أقوال وموقف الوزير المويزري حول موضوع الاستثمارات بين ما يتم تحت إرادته في بنك التسليف والادخار وبين ما يتم في إدارات اخرى في وزارة المالية، قائلا من الاحرى ان كانت هناك تجاوزات فعليه ان يظهرها، مؤكدا ان ما يقوم به المضف في بنك التسليف حسب القوانين واللائحة وهو مخول بالاستثمار.

وبسؤاله ان كان لمذكرة المويزري اثر على الاستجواب قال هو مؤيد للوزير ومعارض للأغلبية وهذا موقف ايجابي لوزير متضامن مع بقية الوزراء والدعم واجب فيما بينهم، لافتا الى ان قراءته للاستجواب في موقعه الوزاري لن يكون كما هو لو كان في صفوف النواب.

### خلال اللقاء المفتوح مع ناخبات الدائرة الأولى مساء أمس الأول في «الزمردة»

# الكندري والشاهين: هناك من يحاول إفشال المجلس وثمار عمله ستظهر في القريب العاجل

جدد النائبان د.محمد الكندري وأسامة الشاهين تحذيراتهما من عدم الانجرار وراء الحملات الشرسة التي ينفذها البعض ضد مجلس الأمة في محاولة إلى إفشاله وحله بتصويره على انه مجلس معارك صوتية يهتم فقط بأمور هامشية، مؤكدين ان المجلس مستمر وستظهر ثمار أعماله في القريب العاجل.

كلام النائبين جاء خلال اللقاء المفتوح مع ناخبات الدائرة الاولى والذي نظمته مساء أمس الأول اللجان النسائية للنائبين في قاعة قبازرد في الرميثية.

ولخص النائب د.محمد الكندري القوانين التي تم إقرارها في المجلس والتي لا تحتاج الا إلى تصديق الأمير خلال فترة 3 أشهر من عمل المجلس وهي جامعة جابر الأحمد وقانون الصندوق الوطني وقانون منع الاحتكار وتغليظ العقوبة على الطعن في الذات الإلهية والرسول ﷺ أو إحدى زوجاته وتقليص الحبس الاحتياطي.

وقال الكندري ان القوانين لإقرارها تحتاج الى الكثير من الوقت ذاكرا التسلسل الذي تمر به من اللجنة التشريعية الى اللجان المتخصصة ثم المداولات وصولا الى الإقرار والتصديق، مشددا على ان دور النواب تشريعي رقابي وليس تنفيذيا ولا ينبغي تقييمهم على انهم وزراء في الحكومة، فالنائب لا يمكنه تسلم مهمات الوزير أو وكلائه بل يقوم بمحاسبة الوزير في حال أخل في تنفيذ القوانين.

وشدد على أن الأغلبية تحاول عدم اللجوء إلى الاستجوابات بشكل مباشر وانما التدرج بالمحاسبة من المساءلة الى التلويح بالاستجواب ثم اللجوء الى الاستجواب في حال عدم الاستجابة، مؤكدا ان التوجه الى الاستجوابات مباشرة يتم في حال الخطأ الفادح والكبير.

ولفت الى الاقتراحات بقوانين التي تم تقديمها من قبله بالتعاون مع الكتل البرلمانية خلال هذا الوقت القصير من عمر المجلس ومن بينها اقتراح قانون ضمان حقوق المسنين الذي يتألف من 58 مادة تتضمن إنشاء هيئة عامة لشؤون المسنين بهدف تقديم الخدمات لهم بشكل أفضل، إضافة إلى اقتراح قانون ضم الإدارة العامة للتحقيقات إلى النيابة وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقانون التعيين في وظائف الدولة واقتراح قانون تنظيم القضاء وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة وقانون حماية البيئة بالاضافة الى الكشف عن الذمة المالية والصندوق الوطني للتنمية وغيرها من الاقتراحات.

د.محمد الكندري وأسامة الشاهين خلال لقائهما ناخبات الدائرة الأولى في صالة الزمردة

ولفت الى اقتراحات برغبة قام بتقديمها تحديدا الى وزارة الصحة بهدف تحسين الخدمات وأبرزها إنشاء قسم للجلدية وآخر للعيون في مستشفى مبارك بالاضافة إلى إنشاء عيادات تخصصية في كل مستوصف من مستوصفات المناطق الصحية مما سيوفر على طالب الخدمة الكثير من الوقت والجهد. بدوره، اعتبر النائب أسامة الشاهين اللقاء المشترك مع الناخبات على انه رد على كل من قال إن تعاونه مع الكندري كان انتخابيا فقط، مشددا على انه تعاون للبناء والتعمير وهو تعاون نيابي ـ برلماني سيستمر عبر العمل المشترك، لافتا الى تحضير ملف المرور وحوادث الطرقات بشكل مشترك، حيث سيتم طرحه في المرحلة القريبة المقبلة.

وأعلن الشاهين عن تشكيل 4 لجان مشتركة في الدائرة بهدف التواصل والتعاون مع مختلف متطلبات أهلها وهي اللجنة الصحية وتهتم بمستوصفات المنطقة واللجنة التعليمية بمدارسها ولجنة المرافق العامة تهتم بشوارع المنطقة وحدائقها ولجنة المساجد للعناية بالمساجد واحتياجاتها. وأشار إلى أن العمل النيابي يتمحور حول 4 اتجاهات وهي القضايا العامة وقضايا تهم شرائح معينة والقضايا الفردية والمرافق والخدمات العامة، لافتا الى انه يعمل دائما لخدمة هذه الاتجاهات. وقال «نحن أعضاء في مجموعة الـ 35 وبالرغم من اننا نختلف مع بعض الأطروحات التي تقدمها إلا إننا نجتمع أسبوعيا لترتيب الأولويات ونحن قادرون على الاكتساح في أي تصويت يتم داخل المجلس» وتحدث عن انجاز إقرار قانون تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي تم مؤخرا وبالإجماع بقيمة ملياري دينار وعلى مساحة 5 ملايين متر مربع، حيث سيضم مجمعات تجارية كاملة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتا الى تقديمه اقتراح قانون حول إنشاء محفظة للمال العام لإعطاء قروض حسنة لإكمال الدراسة بالخارج للراغبين، يقومون بتسديدها بعد التخرج ومباشرة العمل، بالاضافة الى اقتراح إنشاء مؤسسة ائتمانية للمتقاعدين لحفظ كرامتهم مطالبا بإشهار جمعيتهم. وتحدث عن القضايا الإسكانية التي تهم 96 ألف أسرة كويتية، لافتا الى ان حلها لا يتم بعصا سحرية، حيث قدم عددا من الحلول لتخفيف عبء انتظار القسائم كتوفير عمارات من قبل الدولة بأسعار رمزية تساهم في تخفيض إيجارات الشقق وتحديد إيجارات الشقق في المناطق السكنية ورفع بدل الإيجار مع الزمن وبزيادة عدد الأبناء فلا يجوز ان يتساوى حديثو الزواج مع أرباب الأر في بدلات الإيجار. وأثنى الشاهين على عمل الحكومة الذي يدعو للتفاؤل ويظهر أنها أفضل من الحكومات السابقة إذ انها مليئة بالأعضاء الشباب المخلصين الذين يريدون عمار البلد مطالبا بمنح النواب والوزراء معا المزيد من الوقت لإظهار قدراتهم. وتم خلال اللقاء إثارة عدد من القضايا والأسئلة من قبل الحاضرات أبرزها مشروع وطني لصحة المرأة ودعمها في الوظائف القيادية وحول لجان التحقيق في التحويلات المالية والإيداعات المليونية وبيوت التركيب وتكويت الوظائف وخاصة في سلك القضاء والمسرحين من القطاع الخاص الذي يعتبر احد البنود المهمة في الاستجواب الموجه للوزير الشمالي الذي وصفه النائب أسامة الشاهين بالرجل الطيب ولكن عليه الكثير من الأخطاء في تناوله للملف المالي والاقتصادي للدولة، بالاضافة الى إثارة قضية مزاولة مهنة الطب وفتح العيادات الخاصة دون ترخيص.

● دارين العلي

### أثناء الصالون الثقافي الأسبوعي بديوان د.أحمد السعد

# الدمخي: الدائرة الواحدة بحاجة لإقرار الهيئات السياسية وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات

د.عادل الدمخي ود.أحمد السعد خلال اللقاء

الداعية حمد السنان وعيسى الكندري في الصالون الثقافي

أكد النائب د.عادل الدمخي ان وجود الدائرة الواحدة يقوم على عدة اسس يجب توافرها حتى يكتب لهذا المشروع النجاح.

وقال الدمخي خلال لقاء في الصالون الثقافي الاسبوعي بديوان د.احمد السعد في منطقة سلوى مساء أمس الاول ان الدائرة الواحدة لابد ان يكون لها أساس ومن أسسها لابد ان تكون هناك هيئات سياسية مع وجود هيئة انتخابية مستقلة لإدارة الانتخابات ويكون هناك تعديل لنظام القوائم النسبي، لذلك فإن الدائرة الواحدة لابد لها من وجود أسس ومن دون تواجد هذه الأسس فسيصبح تواجد الدائرة الواحدة أمرا صعبا او يتم نجاح تجربتها.واوضح الدمخي انه مع تخفيض سن التصويت من 21 سنة الى 18 سنة دعما لتوسع المشاركة حتى للعسكريين، اذا انجزنا قوانين مكافحة الفساد وتنظيم القضاء وتعيين القياديين فسيكون هذا المجلس مجلسا نموذجيا للشعب الكويتي. من جانبه اكد المرشح السابق وعضو غرفة تجارة وصناعة الكويت عيسى الكندري ان من اهم شروط الاصلاح السياسي في البلد هو تغيير النظام الانتخابي الحالي الى الدائرة الواحدة وفق النظام النسبي، وكذلك اقرار قانون الجماعات السياسية وخاصة ان المذكرة التفسيرية قد أشارت الى الجماعات السياسية ابان مشاورات صاحب السمو الأمير في اختيار رئيس الوزراء حيث نصت المذكرة التفسيرية على ان صاحب السمو الأمير يشاور رؤساء مجالس الأمة السابقين ورؤساء الجماعات السياسية، خاصة ان النظام الشخصي الحالي جعل الوزير اسيرا للنائب والنائب اسيرا للناخب.

وأيد الكندري تغيير عمر الناخب من 21 سنة الى 18 سنة بشرط ان يكون وفق البرامج السياسية والأحزاب لتكون الاختيارات وبرامج الهيئات السياسية واضحة للجميع.

وبيّن الداعية حمد السنان ان المقترح بأن يكون عمر الناخب اقل من 21 سنة لن يمكن الناخب من التمييز ولن يستطيع بذلك ان ينظر نظرة اختيار حقيقية وهم دون القدرة على الاختيار، مشيرا الى انه بالكاد في سن الـ 21 يستطيع الناخب الاختيار خصوصا بتميز الاطروحات، والجميع يدلون بدلوهم بأن ذا الـ 18 لا يستطيع ان يكون فكرة يكون معها الاختيار صحيحا.

● سلطان العبدان

# ذياب: 400 دينار مكافأة شهرية لربة البيت

مناور ذياب

قدم النائب مناور ذياب اقتراحا بقانون بصرف مكافأة خاصة لربات البيوت الكويتيات وجاء في القانون:

**مادة أولى**

تصرف لربة البيت الكويتية بناء على طلبها مكافأة شهرية مقدارها 400 دينار.

ويقصد بربة البيت في تطبيق احكام هذا القانون المرأة الكويتية المتزوجة ولها اولاد، ولا تتقاضى راتبا او معاشا تقاعديا او مساعدة عامة، ولا تقوم بأي عمل مقابل أجر في اي جهة عامة او خاصة.

**مادة ثانية**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

عبداللطيف العميري

## العميري لوزير الخارجية: ما أسماء القياديين الذين مضى على خدمتهم 35 عاماً وتجاوزوا الـ 60؟

وجه النائب عبداللطيف العميري سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه: يرجى تزويدي باسماء الموظفين في وزارتكم او الهيئات والمؤسسات التابعة لها الذين يتولون وظائف قيادية او اشرافية وقد مضى على خدمتهم 35 سنة وتجاوزت اعمارهم 60 سنة.

# الداهوم: ليس صحيحاً تسابق البراك والوسمي على أصوات مطير

بدر الداهوم

اكد النائب بدر الداهوم ان ما جاء في مذكرة وزير الدولة لشؤون مجلس الامة شعيب المويزري بوصفه ان الاستجواب تسابق بين النائبين مسلم البراك وعبيد الوسمي على اصوات «مطير» غير منطقي وغير صحيح. وقال الداهوم ردا على سؤال بشأن موقفه من المذكرة التي نشرتها جريدة «الجريدة» امس التي رفعها وزير الدولة لشؤون مجلس الامة شعيب المويزري «يبقى هذا رأي الوزير لكنه كلام غير صحيح، فلو كان الأمر سباقا بين النائبين مسلم البراك وعبيد الوسمي لما تنازل احد منهما فهو كلام غير صحيح وغير واقعي وغير منطقي».

ولفت الداهوم الى ان البراك تنازل لصالح الوسمي، حتى يتم ضم الاستجوابين في استجواب واحد، مشددا على ان استجواب وزير المالية ليس استجواب البراك أو الوسمي أو العنجري أو الطاحوس، وإنما هو استجواب كتلة الأغلبية، التي تبنته وخرج باتفاق الكتلة وبتوافق بين الأربعة، حتى يخرج منهم ثلاثة وهذا كان رأي الكتلة.